

حكم للنقابة وحكم للناس
الحكم الذى أعاد الانتخابات
على مركز النقيب لنقابة المهندسين

بين السيدين المهندسين

الوزير / عبد الفتاح عبد الله
والدكتور / عبد المحسن حموده

وكذلك لأعضاء مجلس النقابة لانعدام الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

الدائرة (٦)

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأى المحكمة يوم الأحد
الموافق ١٩٧٤/١٢/١٥ تحت رئاسة السيد الأستاذ محمود
عبد الحافظ منصور رئيس المحكمة
وعضوية السيدين الاستاذين محمود منصور القاضى
واحمد السعيد عابد القاضى

ويحضور السيد / محمود الصاوى أمين السر

صدر الحكم الآتى

فى القضية المدنية المرفوعة من :

١ - المهندس محمود رفاعى عضو نقابة المهندسين والمقيم
برقم ٥ شارع مراد بالجيزة ومحلته المختار مكتب الاستاذ الدكتور
محمد عصفور والاستاذ / عبد الحميد يوسف الدمرداش
والاستاذ / حافظ الختام المحامين بالقاهرة .

١ - المهندس / نجيب عبد الحليم بشير عضو نقابة المهندسين
والمقيم ٢٥ شارع البطل أحمد عبد العزيز بمدينة المهندسين .
ومحلته المختار مكتب الاستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوى والاستاذ
محمد رشيد النحال والاستاذ جمال النجارى المحامين بالقاهرة .

ضد

١ - السيد المهندس الوزير عبد الفتاح عبد الله بصفته
نقيب المهندسين ويعلن سيادته بمقر النقابة ٣٠ شارع رمسيس
قسم الازبكية بالقاهرة .

٢ - السيد / وزير الري بصفته ويعلن بادارة قضايا
الحكومة بالقاهرة . الواردة بالجدول لسنة ١٩٧٤ تحت رقم
١٦٤٥ مدنى كلى جنوب القاهرة .

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا .

حيث أن المدعين أقاما هذه الدعوى بصحيفتها المعلنه
بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٧٣ طلبا فى ختامها الحكم أولا :
وبصفة مستعجلة بتعيين لجنة مؤقتة لادارة النقابة وفروعها
وأجهزتها ومرافقها المختلفة ومجلة المهندسين ادارة مؤقتة
لادارة النقابة وفروعها وأجهزتها ومرافقها المختلفة ومجلة
المهندسين ادارة مؤقتة وتنظيمها بدأت اختصاص المجلس الى أن
تقوم باجراء انتخابات صحيحة للمجلس والنقيب ومجالس الشعب
المختلفة بين المرشحين الذين تقدموا للترشيح فى الميعاد
القانونى والذى أغلق بابه يوم ١٩٧٣/١١/٢٤ وبالنسبة لمركز
النقيب يوم من ١٩٧٣/١٢/٢٤

ثانيا : وبعدم الاعتداد بانتخابات نقابة المهندسين التى
أجريت يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ بما فيها
انتخابات النقيب ومجالس الشعب وما أسفرت عنه من نتائج
وأثار .

ثالثا : وفى الموضوع بانعدام انتخابات نقابة المهن الهندسية التى أجريت يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ بما فيها انتخابات مركز النقيب ومجلس النقابة ومجالس الشعب المختلفة وكافة ما ترتب عليها من نتائج وأثار واعتبارها كأن لم تكن والمصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالوا شرحا لدعواهما أنه بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٤ - استصدر المهندس الدكتور عبد المحسن حمودة عضو مجلس نقابة المهندسين الأمر الوقتى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ جنوب القاهرة الابتدائية الذى أمر بوقف انتخابات نقابة المهن الهندسية المحدد لها أيام ٢٧ ، ٢٨/١٢/١٩٧٣ ولترشيح لها المحدد قفل بابه مساء السبت ١٩٧٣/١١/٢٤ وكذا وقف كافة اجراءات الاعداد لها والدعوات بوضع الاختام على أوراق الترشيح والسجلات وكافة الأماكن التى تحفظ فيها المستندات اللازمة لاجراء الترشيحات والانتخابات والدعوة لها اذ لم يدرج اسم الطالب ضمن كشوف المرشحين لمركز نقيب المهندسين .

وبعد حصوله على ايصال تسلم استمارة ترشيحه بواسطة المعروض ضده الأول - نقيب المهندسين وحتى يتم الاعلان على مركزين اثنين خاليين فى مجلس شعبه المناجم والبتروك بدلا من ثلاثة مراكز من الأعضاء أكثر من ١٥ سنة وما يترتب عليها من انتخابات التصفية بمجلس النقابة حفاظا على حق الطالب فى عضويته بمجلس الشعبة المذكورة ومجلس النقابة حتى ديسمبر سنة ١٩٧٤ وذلك نفاذا لاحكام القضاء وقديسته وما يجب أن يتمتع به من وجوب النفاذ والوقار والاحترام على أن تتخذ كافة الاجراءات التحفظية والغلق وغيرها على سجلات وكشوف الأوراق والاستمارات الخاصة بالترشيح والانتخابات أو المرتبطة بها أو الدعوة اليها أو الاعلان عنها على أن يتم اعلان هذا الأمر بمجلة المهندسين وبجريدتين يوميتين على نفقة النقابة كما

نأمر السيد المحضر الذى يقوم بتنفيذ الاحكام الاربعة ٢٦٧٠ سنة ١٩٧٣ ، ٣٧٣٥ سنة ١٩٧٣ ٣٥٨٧ سنة ١٩٧٣ ، ٤١٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة فى غير أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية والعطلات وأن يقوم بتنفيذها هذا الامر وعلى أن يكون ذلك بالصورة الاصلية (المسودة) ٠٠٠ واستطرد المدعيان الى أن النقابة استشكلت فى تنفيذ هذا الأمر ورفض الاشكال ثم عادت ورفضت أشكالا أخيرا وتركته للشطب ٠٠٠ وتظلمت من الأمر أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالتظلم رقم ٥٠٧٢ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وقضى بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٣ برفض التظلم وتأييد الامر المتظلم منه ٠٠٠ ومرة ثالثة عادت النقابة وأقامت الاشكال رقم ٩٩٣ سنة ١٩٧٣ تنفيذ الازبكية فى تنفيذ ذات الأمر وقضى فيه بوقف تنفيذ الأمر ٠ واستؤنف هذا الحكم الاخير أمام الدائرة ٢٣ شمال القاهرة مسأنف مستعجل وقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع وبالفاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه وما يترتب عليها من آثار والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٧٣ تنفيذ الازبكية واييقاف تنفيذ الأمر الوقتى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى الازبكية ، والاستمرار فى تنفيذ الامر المستشكل فى تنفيذه رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ مدنى يلى جنوب القاهرة الا أنه رغم قبول أوراق ترشيح الدكتور عبد المحسن حموده لمركز النقيب مع المعلن اليه الأول ، الا أنه لم تجرى انتخابات وأعلن عن فوز منافسه المدعى عليه الأول نقيباً للمهندسين بالتركية ، وهو اجراء مخالف لعدم اجراء انتخابات اطلاقاً وتكون اجراءات اعلان فوزه بالتركية اجراءات منعدمة يتعين الحكم بانعدامها وما يترتب عليها من آثار ومنها انعدام تكوين مجلس النقابة الذى لا يكتمل الا بحضور الدكتور عبد المحسن حموده وكذلك انعدام تكوين هيئة مجلس النقابة ولجانه سواء بالانتخاب أو بالاختيار أو بالتعيين ٠ واستطرد

المدعيان الى أنه وقد بان انعدام مجلس النقابة ومجالس الشعب ولجان النقابة فانه لكى تجرى انتخابات جديدة لمركز النقيب ولمن انتهت عضويتهم فى ديسمبر ١٩٧٣ ، فانه يتعين ان يحال بين المجلس المعدوم وبين اجراء هذه الانتخابات الأمر الذى يتطلب تعيين لجنة من المهندسين لادارة النقابة وتنظيم فروعها وأجهزتها ومرافقها المختلفة ومجلة المهندسين وكل ما يتعلق بها ادارة مؤقتة وذلك ريثما تجرى الانتخابات الصحيحة ويكون لهما الحق فى طلب تكوين هذه اللجنة بصفة مستعجلة وانتهيا الى طلباتهما سالفه البيان . وقدا اثباتا لدعواهما حافظة مستندات حوت (١) على ايصال استلام أوراق ترشيح الدكتور عبد المحسن حموده لمركز نقيب المهندسين .

(٢) الحكم فى الدعوى ١٠ سنة ١٩٧٤ « مستأنف مستعجل القاهرة .

(٣) الحكم رقم ٥٨٣١ سنة ٩٠ ق استئناف على القاهرة بتأييد الحكم ١٤٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة .
(٤) الحكم فى الدعويين ٥٦٨٢ ، ٥٦٤٩ سنة ٩٠ ق استئناف على القاهرة بتأييد الحكم ٣٥٨٧ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة .

(٥) الحكم فى الاشكالات رقم ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ تنفيذ الازبكية .

(٦) الأمر رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ جنوب القاهرة (٧ ، ٨)
شهادتين من محكمة استئناف القاهرة .

(٩) شهادة عن الحكم فى الاشكال رقم ٩٠٠ سنة ١٩٧٣ تنفيذ الازبكية .

(١٠) صورة رسمية من الأمر الوقتى .

(١١) صورة رسمية من الحكم فى التظلم من الأمن الوقتى وهو الحكم ٥٠٧٢ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة (١٢) كشف باسماء مقترحة لتكوين اللجنة المؤقتة لادارة النقابة . . . ثم قدما حافظة ثانية حوت على .

(١) ورقتين من جريدة الاخبار .

(٢) صورة فوتوغرافية من كتاب مؤسسة البترول بعمل المهندس عبد المحسن حموده بالمؤسسات العالمية الاسبانية والفرنسية والعراق ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

(٣) صورة من الحكم رقم ٤١٢٥ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة .

(٤) مضبطه مجلس الشعب عن مشروع قانون باشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى المرشحين لمجلس نقابة المهندسين .

(٥) مجموعة من الصحف .

(٦) خطابين من المؤتمر الدولى فى باريس للدكتور عبد المحسن حموده .

(٧) دعوته للدكتور حموده لحضور المؤتمر الدولى .

(٨) كتاب سفارة الجزائر للمؤتمر سالف الذكر .

(٩) ورقة من صحيفة الاهرام عن مشروع نقابة المهندسين .

(١٠) ورقتين من جريدة الجمهورية .

(١١) ورقتين من جريدة الاهرام .

(١٢) عدد من جريدة الاخبار .

(١٣) صورة من اتلحقىق الادارى ١٨٩ سنة ١٩٧٤ ،

الازبكية عن واقعة منع الدكتور حموده من حضور الجمعية العمومية .

(١٤) ورقتين من جريدة الاهرام .

(١٥) صحيفة من جريدة الاهرام .

وقد حضر وكيل المدعى عليه الأول وطلباً من هذه الدائرة
أن تعيد الدعوى إلى الدائرة الخامسة مدنى كلى جنوب القاهرة ،
وانه لم تراعى مواعيد الحضور فى اعلانهم للجلسة الأخيرة ،
ودفعاً بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة
النقض فى الطعن رقم ١ لسنة ٤٤٠ . كما دفعاً بعدم
اختصاص المحكمة نوعياً لنظر الدعوى ثم قدم الحاضران عن
المدعى عليه الأول مذكرة طلباً فى صدرها اعادة لقضية الى
الدائرة الخامسة ، ثم صمما على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها ، وبعد اختصاص المحكمة نوعياً بنظرها ،
ومن باب الاحتياط الكلى طلبا الحكم برفض الدعوى شارحين
دفعهما بأنه لما كانت المادة الثالثة ق ٨٩ سنة ١٩٤٦ الخاص
بنقابة المهن الهندسية قد بينت من هو المهندس وكان السيد /
عبد المحسن حموده الذى أسس المدعيان دعواهما على علاقته
بالنقابة لم تتوافر فيه ما تتطلبه هذه المادة ، وقد قامت النقابة
برفع اسمه من سجلاتها بقرارها المؤرخ ١٩٧٣/٨/٧ وأقفل
باب الترشيح فى ١٩٧٣/١١/٢٤ ولم يكن السيد / عبد المحسن
حموده ضمن المرشحين لأنه اسمه مرفوع من سجلات النقابة وان
النزاع بشأنه مطروح على القضاء فاجريت الانتخابات بواسطة
الجمعية العمومية يومى ٢٧ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٣ التى
أسفرت عن انتخاب المجلس الحالى ومجالس الشعب . ولما كانت
المادة ٢٠ ق سنة ١٩٤٦ تنظم طريق الطعن فى هذه الانتخابات
ولم تكون وجعل الاختصاص به لمحكمة النقض دون غيرها وقد
تم الطعن فعلاً من بعض المهندسين ومن بينهم المدعيان أمام
محكمة النقض بالطعن رقم ١ لسنة ٤٤ قضائية طعون مهندسين
بطلب بطلان قرارات الجمعية العمومية بشأن انتخابات
النقابة الصادرة فى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وأسس
الطاعنون طعنهم على نفس الاسس الحالية وقضى بعدم قبول
الطعن وعلى هذا لا يجوز نظر هذه الدعوى لسابقة مفصل

فيها من محكمة النقض وهى عن ذات الخصوم وعن ذات الموضوع وعلى ذات السبب والأسباب ويصبح المجلس الحالى محصنا وتكون الدعوى غير مسموعة - ومن ناحية أخرى فان القانون وقد حدد جهة الطعن فى الانتخابات واختص بنظرها محكمة النقض فان الاختصاص النوعى من النظام العام لا تكون هذه المحكمة مختصة بنظر الدعوى . واستطرد المدعى عليه الأول فى مذكرته بأنه بعد صدور حكم النقض صدر القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٤ الخاص بنقابة المهن الهندسية وأعطى مجلس النقابة الحالى حصانة قانونية مما تصبح معه الدعوى غير ذى موضوع اذ نصت المادة ١٠١ منه على استمرار مجلس النقابة الحالى بتشكيله ممثلا للنقابة ومشروفا على مصالحها حتى مارس سنة ١٩٧٥ أى حتى بعد انتهاء مدته فيصبح المجلس الحالى معينا بشكل مؤقت فيكون المجلس استمد كيانه وسلطته من القانون الذى أسبغ عليه حصانة جديدة ليس مصدرها فقط الانتخابات فصحتها حسب حكم النقض بل ، وأيضا القانون الذى ألغى نظام مجالس الشعب فى الفترة الانتقالية لحين اجراء انتخابات جديدة فى مارس سنة ١٩٧٥ مما يجعل من الطلب المستعجل مفتقدا لركن المصلحة والاستعجال ويجعل الطلب الموضوعى غير ذى محل لاستحالة تنفيذه الآن وانتهت المذكرة الى تحديد الطلبات الختامية الى : أصلها : بالحكم باعادة القضية الى الدائرة الخامسة بحكمة جنوب القاهرة . واحتياطيا : بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض فى ١٩٧٤/٦/٢٢ فى الطعن رقم ١ لسنة ٤٤ قضائية طعون مهندسين وعلى سبيل الاحتياط بعد اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى مع الزام المدعين بالمصاريف والاعتاب فى جميع الاحوال . وقدم المدعى عليه الأول .

١ - صورة رسمية من صحيفة دعوى الطعن أمام محكمة
الطعن .

٢ - صورة من حكم محكمة النقض لعدم قبول الطعن في
صححة الانتخابات .

٣ - صورة من الجريدة الرسمية بإنشاء نقابة المهندسين
بالقانون ٦٦ سنة ١٩٧٤

٤ - صورة من القرار الوزاري بتشكيل مجلس النقابة
المؤقت حتى يتم انتخابات مجلس النقابة الجديد طبقا للقانون
٦٦ سنة ١٩٧٤ ، وصورة رسمية من حكم النقض بعدم قبول
الطعن ، كما تم ضم ملف الطعن رقم ١ لسنة ٤٤ قضائية طعون
انتخابات نقابات .

وقدم المدعيان ثلاث مذكرات أجمعت كلها على أنه لا حجية
لحكم محكمة النقض في الطعن رقم ١ لسنة ١٩٤٤ قضائية طعون
انتخابات نقابات الذي قضى بعدم قبول الطعن شكلا وذلك لاختلاف
موضوع الطعن وهذه الدعوى ولأن الحكم في الطعن لم يفصل
ولم يتعرض للموضوع . أما بالنسبة للدفع بعدم اختصاص
هذه المحكمة نوعيا فطلبوا رفضه لأن هذا النزاع يمثل
عرقلة مادية وعقوبات من اجراءات خلفت متقدمة فيكون رفع
هذه العراقيل وازالة هذه العقوبات المادية من اختصاص
هذه المحكمة ولا تدخل ضمن الاختصاص المعقود لمحكمة
وباختصاص المحكمة بنظرها نوعيا أما من حيث الموضوع فقد
النقض بصفة خاصة وانتهيا الى طلب الحكم برفض الدفع
٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ على خلاف ما قضى به الأمر
الوقتي رقم ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ الصادر من السيد رئيس محكمة
جنوب القاهرة والمؤيد بالحكم المتظلم فيه رقم ٥٠٧٢ سنة ١٩٧٣
أجمعت المذكرات الثلاث على أن الانتخابات أجريت بتاريخ

مدنى كلى جنوب القاهرة • والذى نفذته النقابة باستلام أوراق ترشيح المهندس عبد المحسن حموده لمركز النقيب الا أنه حيل بينه وبين خوض الانتخابات ورغم أنه لم يتنازل عن الترشيح الا أنه تم اعلان المدعى عليه الأول المهندس عبد الفتاح عبد الله نقيباً بالتزكية ، الأمر الذى يعتبر اعتداء على القانون والانتخابات ، ذلك أنه ما دام هناك أمر من القضاء له حجيته بوقف اجراءات الانتخابات حتى تجرى الانتخابات بينه وبين المهندس عبد الفتاح عبد الله فيكون حرمانه منها اهدار لحجية هذا الامر ويكون اعلان فوز خصمه بالتزكية اعتداء على القانون وتكون كل الاجراءات وآثارها بما فيها اعلان فوز المهندس عبد الفتاح عبد الله بالتزكية - كلها اجراءات معدومة لا تنتج آثارا ويتعين الحكم بانعدامها وما ترتب عليها من آثار •

واذا قضى بذلك فانه يتمتع بالحكم بصفة مستعجلة بتكوين لجنة من أفاضل المهندسين لادارة النقابة واقسامها والدعوى لاجراء انتخابات جديدة على أسس سليمة صحيحة وانتهت المذكرات الى طلب رفض الدفوع والحكم بالطلبات • وأضافت مذكرتان الى طلبات المدعين طلبا فيها الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على النقابة وتعيين من ترى المحكمة تعيينه من المهندسين الستة المبينة اسمائهم بالدعوى حارسا قضائيا على النقابة لادارتها وأداء المأمورية المبينة بصحيفة الدعوى والمذكرة •

وحيث أن وكلاء النقابة قدما طلبا الى السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة يذكران فيه أن لديهما مستندات يريان تقديمها كما يردان أن يبديا طعنا فى بعض أوراق الدعوى لم يتمكننا من تقديمها قبل حيز الدعوى للحكم فانهما يطلبان منه التقرير باعادة الدعوى الى المرافعة ليمكننا من ابداء

الطعن ولتقديم المستندات المنوه عنها وتاريخ هذا الطلب ١٩٧٤/١٢/٧ ، ولما كان مقدما الطلب قد تنكيا الطريق الصحيح لتقديم الطلب اذا كان من الواجب تقديمه الى الدائرة التي تنظر الدعوى مباشرة . فقد قام السيد المستشار رئيس المحكمة وهو القاضى الجليل العالم الألعى المدقق المحافظ على التقاليد القضائية العريقة - قام سيادته باحالة الطلب الينا للنظر فيه منا .

وحيث أن هذا الطلب من النقابة صارخ بالاجتراء على الحقائق ناطق بالرغبة الجامعة فى تعطيل العدالة بتعطيل الفصل فى الدعوى ، يظهر هذا من الامور الآتية :

أولا : أن المحكمة بقرارها الصادر بجلسة ١٩٧٤/١١/١٠ والتي قررت فيها حجز الدعوى للحكم . صرحت للطرفين بتقديم مستندات والاطلاع لمعيها فى أسبوعين وقدم وكيل النقابة بالفعل حافظة مستندات أودعها قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٣ بجلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ ولم يذكر فيها أن لديهما مستندات أخرى .

ثانيا : أن وكيل النقابة قدما مذكرة بعد ايداع الحافظة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ طالبا فيها طلبات موضوعية آخرها الحكم من باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى وبالزام المدعين بالمصاريف والأتعاب (ولم يشيرا فيها الى وجود مستندات أخرى ولا الى رغبتهما فى الطعن بأى ورقة بأى طعن رغم اعلانهما بحافظة مستندات الخصم بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٤ أى قبل تقديم مذكراتهما فى ١٩٧٤/١١/٣٠ فاذا ما لوحظ أن طلبهما جاء مجهلا من المستندات التي يريدان أن يقدمها ولا تلك التي يريدان أن يطعنا عليها ولا ما هى الطرق للطعن التي يرغبان فى التقرير عنها كان طلبهما ضربا من ضروب المساوغة

ومحاولة تعطيل العدالة بعرقلة الفصل فى الدعوى والمحكمة
تلتفت عن هذا الطلب .

وحيث انه بالنسبة لما أثاره المدعى عليه الأول بمحضر
جلسة ١٠/١١/١٩٧٤ عن عدم مراعاة مواعيد الحضور فى
اعلانهم لتلك الجلسة فمردود بأن ميعاد الحضور خاص بصحيفة
الدعوى اذ يعطى هذا الاجل للمدعى عليه لكى يتمكن من
اعداد دفاعه قبل حضوره الى المحكمة ، هذا فضلا عن أن
الحضور يصحح ما ينشأ عن عدم مراعاة مواعيد الحضور ،
ولما كان المدعى عليه الأول لم يتناول فى مذكرته الاخيرة
ما يشير الى هذه الامور ولم تتضمن طلباته الختامية طلبا
متعلقا به مما يعد تنازلا عنه ، لكل هذا فان المحكمة تلتفت
عن مناقشة هذا الامر .

وحيث انه بالنسبة لطلب رد الدعوى الى الدائرة الخامسة
مدنى كلى جنوب القاهرة فان المدعى عليه الأول يؤسسه على أن
الدعوى كانت منظورة أمامها ، ولما منع لدى رئيسها .٠٠ أحالها الى
هذه الدائرة التى قام برد قضائها وعلى الفور أعملت حكم القانون
وأوقفت السير فى الدعوى ، ولما ترك الخصومة فى طلب الرد
استأنفت الدعوى سيرها أمام الدائرة ١٦ مدنى كلى جنوب
القاهرة التى قضت بشطب الدعوى وقبل نهاية الجلسة اعادتها
الى قضاتها وألزمت المدعين بالاعلان وبدلا من أن يكلفانه بالحضور
أمام الدائرة السادسة عشر التى قضت بالشطب قاما بتكليفه
بالحضور أمام هذه الدائرة الامر الذى ينطوى على احوالة
غير قانونية .٠٠ ثم استطرد الى أنه من ناحية أخرى وقد أحليت
الدعوى الى هذه الدائرة احوالة باطلة كما سلف البيان فانه
ودفعا للخرج بسبب زوال أثر رد قضاة الدائرة فان عليها
أن تحيل الدعوى الى الدائرة الخامسة التى كانت تنظرها
أصلا . . .

وحيث انه من أهم الاسس التى يقوم عليها النظام القضائى هو ان القاضى يتعين عليه أن يفصل فيما يعرض عليه من دعاوى ولا يمتنع عن هذا الا لاسباب وردت فى القانون على سبيل الحصر وان هو فصل كان منكرا للعدالة ، الأمر المؤتم قانونا واذا ما توافر أحد هذه الأسباب فعليه أن يحيلها الى المحكمة المختصة أو الى دائرة أخرى حسب مقتضيات الدعوى المنظورة أمامه ، وبمجرد صدور حكمة أو قراره بالاحالة فان صلته بالدعوى تنقطع تماما ، ولا تكون له ولاية نظرها بعد ذلك .
ويصبح لزاما على الجهة المحال اليها أن تنظرها ، وتصبح هى وحدها المختصة وحيث أن رد القاضى أحد الوسائل التى يملكها الخصم - اذا توافرت دواعى الرد - لتحول بين القاضى ونظر الدعوى ومنعه من الفصل فيها فاذا تقرر برد القاضى فان عليه طبقا للمادة ١٦٢ مرافعات وقف الدعوى الى أن يحكم فيه نهائيا ، فاذا تم الفصل فى طلب الرد بما لم يؤيد وجهة نظر طالبه فان الدعوى تستأنف سيرها أمام القاضى موضوع الرد ولا تنظر بعيدا عنه ، والا لو استأنف سير الدعوى أمام غيره فقد تحقق تدبير طالب الرد لمنع القاضى من الفصل فى الدعوى رغم اخفاقه فى طلب رده . فاذا ما تعدد لاستئناف السير فى الدعوى بعد الانتهاء من نظر طلب الرد بما لم يؤيد وجهة نظر طالبه أمام قاضى آخر ، وكان هذا منافيا للصواب وللخصم حق اعادتها الى قاضيه الذى سبق أن أوقف الدعوى حتى يفصل فى طلب رده واذا ما قام هذا الخصم بتكليف خصمه أمامه كان هذا تصحيحا منه وليس اجراء باطلا ولا يحوى الأمر احالة غير قانونية كما ذهب الى هذا المدعى عليه الأول .

وحيث انه بالنسبة للشعور بالحرج الذى أشار اليه المدعى عليه الأول فى مذكرته وقرر أنه ترتب كأثر لطلب الرد ، ورتب

على ذلك أن على المحكمة أن تحيل الدعوى بعيدا عنها الى الدائرة الخامسة التي كانت تنظرها قبلها والتي أحالتها الى هذه الدائرة لما منع لدى رئيسها بعد أن زال المانع . فهذا أمر مردود بأن الحرج لا يفرض على المحكمة ولا تدفع اليه أو تحت عليه ، وذلك من أن الشعور بالحرج لا يؤخذ بمعيار موضوعي فيترتب حتما على مجرد طلب الرد ، انما يؤخذ فيه بالمعيار الذاتي أو الشخصي ويكون مرده الى ما يحس به القاضي نفسه ، فهو أمر نفسي يستكن في الضمير . والقاضي لابد وأن يكون صادقا مع نفسه فلا يدعى مالا يشعر به والا كان في هذا تهربا من نظر الدعوى وهو لا يفعله قاضي بصفة عامة ومالا ، ولن تقدم عليه هذه المحكمة بصفة خاصة . ولو أن حرجا ساورها لتنحت من نفسها دون انتظار لطلب .

وحيث ان المحكمة تقرر بيقين وتأكيد صادقين أن أثرا لم يتولد في نفسها نتيجة طلب رد اعضائها ، وانه وان كان المدعى الأول أمعن في اساءة استعمال حقه في الطلبات والدفع الى حد تناذى منه العدالة . الا أن هذا لم يؤثر على نظرة المحكمة الى حقوق الخصوم . . . من كل ما تقدم يكون طلب رد الدعوى الى الدائرة الخامسة مدنى جنوب القاهرة لزوال المانع لديها على غير أساس ذلك أن القانون لا يعرف نظام الاحالة المؤقتة ، ولا يكون الطلب سوى حلقة في سلسلة محاولات تعطيل الفصل فى الدعوى ومن ثم تقضى المحكمة برفضه .

وحيث انه بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة النقض فى الدعوى ١ سنة ٤٤٤ طعون انتخابات نقابات فان المادة ١٠١ اثبات تنص على أن الاحكام التي التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق . ولا يجوز قبول دليل بنقض هذه القرينة . ولكن

لا تكون لتلك الأحكام حجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلا وسببا ومن هذا النص فانه لا تقوم حجية الأمر المقضى الا اذا توافر فى الحكم شروط ثلاثة « ١ » أن يكون الحكم قضائيا « ٢ » أن يكون الحكم قطعيا « ٣ » وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه .

وحيث أن الحكم فى الطعن الصادر من محكمة النقض قضى بعدم قبول الطعن شكلا لعدم توافر العدد من الطاعنين المصدق على توقيعاتهم فى الميعاد المحدد طبقا للمادة ٣٠ ق ٨٩ سنة ١٩٤٦ وعلى ذلك فان هذا الحكم لم يتعرض للموضوع ولم يتناوله بتاتا وانما قطع فى مسألة رفعية - نزاعا يعتبر فى صدده الحجية مستقلا وقائما بذاته . ولا يجوز حجية الامر . المقضى فى موضوع الدعوى . لأنه لم يبت فى هذا الموضوع ، فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز ص ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١) . بل أن هذا الحكم لا يحوز حجية حجية الامر المقضى (الوسيط للدكتور السنهورى الجزء ٢ الأمر المقضى أمام ذات المحكمة التى أصدرته بالنسبة للموضوع لو أن باب الطعن ظل مفتوحا - سواء لعدم اشتراط ميعاد له أم كان هناك متسع من الوقت للميعاد المحدد للطعن بعدم صدور الحكم - وقام الطاعنون بتصحيح الشكل وعاودوا اقامة طعنهم صحيحا .

وحيث ان اقامة هذه الدعوى أمام هذه المحكمة لا يتطلب ميعادا ولا عددا من المدعين ولا امضاءات مصدقا عليها فانه لاجحية للحكم فى الطعن بعدم قبوله شكلا أمام هذه المحكمة سواء بالنسبة للشكل أو بالنسبة للموضوع ويتعين الحكم برفض الدفع ونظر الدعوى .

وحيث انه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى استنادا الى أن هذا الاختصاص النوعي معقود لمحكمة النقض طبقا للمادة ٢٠ ق ٨٩ سنة ١٩٤٦ فالمحكمة تبين أولا أن هذا الاختصاص المسند الى محكمة النقض ليس اختصاصا نوعيا اعطى للمحكمة على سبيل الاستثناء يلي هو اختصاص متعلق بالوظيفة أى بالولاية ذلك أن المشرع فى كثير من الاحوال يتجه الى نزع الاختصاص بنظر بعض المنازعات من المحاكم ليمنحه الى لجان ادارية أو فنية ايثار للسرعة أو لتحقيق استقرار للاوضاع والمعاملات كما هـ والبال بالنسبة الى لجان للاصلاح الزراعى ولجان تحديد ايجار المباني الجديدة وهذا الاختصاص المنوط ولايته الى محكمة النقض انما هو من هذا القبيل .

وحيث ان هذا الاختصاص أسند الى محكمة النقض فيكون ما عداه من اختصاص المحاكم العادية وفقا للقواعد العامة - ولما كان اختصاص محكمة النقض طبقا للمادة ٢٠ ق ٨٩ سنة ١٩٤٦ هو الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى قرارها باعتماد تأليف مجلس النخابة ، والطعن بعدم الصحة هو ما يقابل البطلان ، والبطلان انما يقع على الأعمال والتصرفات القانونية فقط دون تلك الاعمال المادية التى تمثل اعتداء وعضبا فان ازالة الاعتداء يتطلب الحكم بانعدام هذه الأعمال المادية التلى تمثل العدوان ويكون هذا من اختصاص المحاكم العادية وفقا للقواعد العامة ولا تختص به محكمة النقض ابتداء . ولما كان المدعيان يؤسسان طالباتهما على انها أعمال مادية صدرت بالاعتداء على حقوقهما وحقوق الغير فينعقد الاختصاص بازالة هذا العدوان لهذه المحكمة ويكون الدفع بعدم الاختصاص النوعى فى غير محله وتقضى المحكمة برفضه .

وحيث انه بالنسبة لما أثاره المدعى عليه الاول بأن القانون ٦٦ سنة ١٩٧٤ الخاص بنقابة المهندسين والذي حل محل القانون ٨٩ سنة ١٩٤٦ نص في المادة ١٠١ منه على استمرار مجلس النقابة الحالي بتشكيله ممثلا للنقابة ومشرفا على مصالحها حتى مارس سنة ١٩٧٥ فيكون هو والمجلس الحالي قد استمد سلطته من القانون الذي أسبغ عليه حصانة جديدة ، فان هذا التفسير من المدعى عليه الاول زعم خاطيء ذلك أن النص يقول : « يستمر النقيب وأعضاء مجلس النقابة الحالي » فالثابت أن القانون يخاطب مناصبا ولا يخاطب أشخاصا ، وانه اذا امتد بالضرورة الى شاغلي المناصب فانما ينظر اليهم بتجريد وعمومية دون اعتبار لاشخاصهم ، وانه ينظر الى من يشغل المنصب بصفة قانونية وتولاه وفق اجراءات قانونية سليمة أصبح باتباعها صاحب الحق فيه ، ولا يمكن أن يقصد القانون ذلك الذي استولى على المنصب بدون وجه حق ، مغتصبا اياه ، فارضا نفسه عليه . فالقانون لا يمكن أن يستسلم لمن اعتدى عليه ويسلم له بالامر الواقع مصححا له وضعه الخاطيء . ويكون ادعاء المدعى عليه الاول بأن القانون ٦٦ سنة ١٩٧٤ انما يقصده هو بذاته ادعاء لأهم خواص وأصول القاعدة القانونية العمومية والتجريد وترفض المحكمة دفاع المدعى عليه الاول في هذا الشأن .

وحيث انه بالنسبة للموضوع فالظاهر بوضوح من أوراق الدعوى ان نقابة المهن الهندسية يتنازع أمرها فريقان . . . فريق له السيطرة الفعلية ويعمل على دوام هذه السيطرة . . . والفريق الآخر وعلى رأسه المهندس الدكتور عبد المحسن حموده يعارض هذا الاتجاه منه . وأخذ الفريق المسيطر يعمل . . لا ليتغلب على خصمه بالحجة والرأى داخل النقابة . . بل صم على ازالته من أمامه تماما . . والتخلص منه نهائيا فبتاريخ

١٩٧٢/١٢/٢٩ انتخب المهندس عبد المحسن حموده عضوا
بمجلس شعبة هندسة المناجم والبتروك وكممثلين
للشعبة فى مجلس النقابة وقد اعتمدت فى ذات اليوم الجمعية
العمومية العادية لنقابة المهندسين انتخابات أعضاء مجلسها
المنتخب من الشعب وهو من بينهم وأثناء توجه المهندس
عبد المحسن حموده الى حضور اجتماع مجلس النقابة بتاريخ
١٩٧٣/١/١ اعترضه نقيب المهندسين المهندس عبد الخالق
الشناوى آنذاك ومنعه من حضور الاجتماع لممارسة حقه وفى
الاجتماع الذى لم يحضره تم انتخاب هيئة المكتب ولجان المجلس
ولم يكن بطبيعة الحال من بينهم لعدم تمكنه من الحضور ،
وقد تظلم من هذا القرار ثم فوجىء المهندس حموده بالنقيب
الشناوى يدعو الى اجتماع آخر فى ١٩٧٣/١/١١ لاجراء
انتخاب لأعضاء شعبة هندسة المناجم والبتروك بحجة بطلان
انتخابات يوم ١٩٧٢/١٢/٢٩ ، وأجريت الانتخابات واستبعد
المهندس عبد المحسن حموده منها ، ولما كانت انتخابات
١٩٧٢/١٢/٢٩ التى انتخب فيها صحيحة وليس من حق النقيب
منعه من حضور جلسة ١٩٧٣/١/١ لممارسة حقه النقابى
ولحضور تكوين هيئة المكتب ولجان المجلس وليس من حق النقيب
أيضا أن يبطل الانتخابات ويعيد اجراءها فقد أقام الدكتور
عبد المحسن حموده الدعوى رقم ١٤٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى
جنوب القاهرة وقضى له فيها بانعدام اجراء منعه بتاريخ
١٩٧٣/١/١ من حضور جلسات مجلس النقابة وعدم الاعتراف
به واعتباره كأن لم يكن مع كل ما يترتب عليه من آثار بما فى
ذلك انتخابات هيئة المكتب ولجان النقابة وانتخابات شعبة هندسة
المناجم والبتروك المؤرخة ١٩٧٣/١/١١ واعتبارها كأن لم تكن
مع كل ما يترتب عليها من آثار وعدم التعرض للمدعى الدكتور
المهندس عبد المحسن حموده فى عضوية مجلس النقابة للمدة
المقررة لعضويته من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حتى ديسمبر سنة

١٩٧٤ . وقد استأنفت النقابة هذا الحكم وقضى فى الاستئناف رقم ٥٨٣١ سنة ٩٠ ق استئناف على القاهرة فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٤ بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . واذا كان القضاء يسرى بين الخصوم ويقف الجميع أمامه لا يرى منهم الا حقوقهم وكان الدكتور المهندس عبد المحسن حموده يعرف هذا الطريق ويحتكم الى القانون ايلجأ الى القضاء اذ به يفاجئ بقرار يصدر فى غيبته بتاريخ ١٩٧٣/٢/٣ من لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى العربى بفصله من عضوية الاتحاد الاشتراكى . وتتخذ النقابة من هذا القرار سببا فيصدر مجلس النقابة قرارا بايقاف عضويته فى مجلس النقابة ومجلس الشعبة لحين البت فى التظلم المقدم ليهئة التظلم بالاتحاد الاشتراكى العربى ويلجأ الدكتور المهندس عبد المحسن حموده الى القضاء فيقيم الدعوى ٣٥٨٧ سنة ٩٧٣ مدنى لى جنوب القاهرة طالبا الحكم بانعدام قرار لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/٣ بفصله من عضوية الاتحاد الاشتراكى وعدم التعرض لى عضوية مجلس شعبة المناجم والبتروى ومجلس نقابة المهندسين وعدم تأثيره واعتباره كأن لم يكن ما يترتب عليه من آثار وأهمها وقف عضويته بمجلس شعبة المناجم والبتروى ومجلس النقابة وقضت المحكمة للمدعى بطلباته وقام المحكوم ضدهم باستئناف للحكم بموجب الاستئنافين ٥٦٤٩ و ٥٦٨٢ سنة ٩٠ ق استئناف القاهرة وتضى فيها بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع يرفضهما وتأيد الحكم المستأنف . واذا تمادى الدكتور المهندس عبد المحسن حموده فى التمسك بالحق وبالاكتفاء بالقانون فقد اجتمع مجلس ادارة نقابة المهن الهندسية بتاريخ ٩٧٣/٨/٦ وتذكر فجأة أن المهندس عبد المحسن حموده المقيد بسجلات نقابة المهندسين شعبة البتروى منذ سنة ٩٤٩ - لا يحمل مؤهلا دراسيا يجيز له الانتماء الى نقابة المهندسين وبصدور قراره برفع اسمه من سجلات

النقابة مع ما يترتب على ذلك من آثار : وينشط النقيب
نذاك فى ٩٧/٨/١٢ برفع اسمه من سجلات النقابة ويعود
المهندس حمودة الى القضاء ويرفع دعوى ٢٦٧٠ سنة ٩٧٣ مدنى
كلى جنوب القاهرة مطالبا باثبات أن دبلوم التخصص الحاصل
عليه من جامعة نانسى بفرنسا فى علوم هندسة الجيولوجيا
واكتشاف المناجم عام ٩٤٩ يعادل درجة الدكتوراه فى علوم
هندسة الجيولوجيا واكتشاف المناجم ، وتقضى له المحكمة بهذا
وبكف منازعة المهندسين له فى تقدير أو مناقشة مؤهله العلمى
المذكور ومنع تعرض المدعى عليه له فيه وتأييد هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٥١٦١ سنة ٩٠ ق استئناف القاهرة . كما أقام
الدعوى ٣٧٣٥ سنة ٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة وقضى له
فيها أولا بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر عن المدعى
عليه الأول بصفته نقيباً للمهندسين بتاريخ ٩٧٣/٨/١٢
والمضمن برفع اسم المدعى من سجلات النقابة وإعادة عرض
موضوع قيده على مجلس شعبة هندسة المناجم والبتروى للنظر
فى أمر قيده حتى يفصل نهائيا فى الموضوع ، وثانيا : بانعدام
القرار المذكور المؤرخ ٩٧٣/٨/١٢ والصادر من المدعى عليه
الأول بصفته فى جميع أجزائه وكل ما يترتب عليه من آثار
وكف المنازعة فى القيد ، وثالثا : بالزام المدعى عليه الأول
بصفته بأن يدفع مبلغا وقدره ألفان من الجنيهات تعويضا له
والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ صدور الحكم نهائيا
ولحين تمام السداد والمصاريف المناسبة وقد تأيد هذا الحكم
بالاستئنافين ٥٦١٧ - ٥٦٢٢ سنة ٩٠ ق .

وحيث أن الثابت من العرض المتقدم أن بيد الدكتور المهندس
عبد المحسن حمودة أربعة أحكام قضائية لكل منها حجيتها تثبت له
وتؤكد وضعه الكائن بالنقابة لثبوت مؤهله وصحة انتخابه وعدم
التعرض له فيهما وأنه بمقتضى هذه الأحكام يكون عضوا بمجلس

شعبة المناجم والبتروول ومجلس النقابة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ . ولما كانت هناك انتخابات تكميلية فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ أعلن عن انتخاب غيره بالشعبة وعن انتخاب نقيب المهندسين ، ولما كان هو ما زال عضوا بالشعبة ومجلس النقابة بموجب هذه الأحكام تقدم للترشيح لمركز النقيب الا أن النقيب المهندس الشناوى رفض استلام اوراق ترشيحه واتباع هو طريق القانون واستصدر الأمر الوقتى ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ محكمة جنوب القاهرة لوقف اجراءات الترشيح والانتخابات المحدد لها يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وأتخذ كافة الاجراءات التحفظية لحين قبول اوراق ترشيح الدكتور المهندس عبد المحسن حمودة واستشكلت النقابة فى هذا الأمر ورفض الاشكال وأقامت اشكالا آخر وتركته للشطب ثم تظالمت من الأمر أمام المحكمة وقضى برفض التظلم وتأيد الأمر بالدعوى ٥٠٧٢ سنة ٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة . وقامت النقابة فى ٢٤/١٢/١٩٧٣ باستلام أوراق ترشيحه لمركز النقيب المحدد لانتخابه مع باقى المراكز يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ . وكان واجبا وقد صدرت كل هذه الاحكام القضائية التى لها حجيتها أن يحترمها القائمون على أمر النقابة الا انهم ضربوا بها عرض الحائط وأجروا الانتخابات وازدادوا عتوا واستهزاء بسيادة القانون وبحجية الاحكام القضائية تلك العجبة التى قضت محكمة النقض وبحق انها تسموا على النظام العام وأعلنوا فوز الوزير عبد الفتاح عبد الله نقيبا وبالتزكية وكأن لا وجود لمنافسه الدكتور المهندس عبد المحسن حمودة الذى قبلت النقابة اوراق ترشيحه لمركز النقيب .

وحيث ان الثابت ان لمهندس الدكتور عبد المحسن حموده هو عضو الشعبة المناجم وعضو بمجلس النقابة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ بموجب الحكم ١٤٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب

القاهرة المؤيد بالحكم ٥٨٣١ سنة ٩٠ ق استئناف القاهرة ،
والحكم ٣٧٣٥ مدنى كلى جنوب القاهرة المؤيد بالحكم فى
الاستئناف رقمى /٥٦١٧ استئناف القاهرة ولا يصح المجادلة
فى ذلك ، كما عاد المدعى عليه الأول يناقشه فى مذكرته الاخيرة .

وحيث ان الثابت ان رغم هذه الاحكام فان المدعى عليه الأول
ومن قبله من القائمين على أمر النقابة قد تجاهلوا كل هذا
باجراءات كلها أعمال مادية وصلت الى حد استعمال العنف ،
والاعتراض بالقوة واحتجازه وكلها تسلط واعتزاز بغير
القانون . ولا يفتيهم عن هذا ما تعللوا به من صدور حكم فى
اشكال قضى بوقف تنفيذ الأمر الوقتى ٢٧٩ سنة ١٩٧٣ جنوب
القاهرة أو الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥١٦١ سنة ٩٠ ق
والذى قضى بوقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف
(وهو الحكم ٢٦٧٠ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة والذى
قضى باثبات مؤهل الدكتور عبد المحسن حموده وعدم التعرض
له فيه . هذان الحكمان المتعلقان بوقف التنفيذ والنفاذ لا يؤديان
الى اهدار حجية الاحكام فهناك فرق بين حجية الأحكام وهى تثبت
للحكم بمجرد صدوره ومن أى درجة حتى لو كان الحكم غاييبا
وابتدائيا اذ يصبح الحكم بمجرد الصدور عنوانا للحقيقة ويتعين
احترامه ويبين قابلية الحكم للتنفيذ . والحكم الصادر بالنسبة
لوقف النفاذ والتنفيذ فى موضوع المؤهل لا يمكن أن يهدر ولا
حتى ان يحجب الحكم ٣٧٣٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب
القاهرة . ولا الحكم ١٤٢٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة
وقد قضيا بانعدام كل اجراء يمس عضويته بمجلس شعبة المناجم
والبتترول أو يمس عضويته بمجلس نقابة المهندسين للمدة
المقررة من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حتى ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهذان
الحكمان مشمولان بالنفاذ المعجل وهما فى مضمونهما اعم
وأشمل .

وتكون الانتخابات التي اجريت يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقد تمت بدون حضور الدكتور عبد المحسن حموده بمنعه من الحضور تحديا للقانون وللأحكام القضائية ولوروده على غير محل اذ أن الدكتور عبد المحسن حموده ما زال عضوا حتي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٤ . وحرمانه من حضور انتخابات هيئة المكتب ولجان النقابة وانتخاب بدلا منه غير اصحاب الحق ، كل هذا يجعل تكوين هذه اللجان والمجالس والتشكيلات منعدمة وبالتالي انعدام كل ما صدر منها .

وحيث انه بالنسبة لمركز النقيب فالتحدى ظاهر صارخ والتصميم مبني على قهر ارادة القانون واحكامه . والتسلط على أمر النقابة وعلى جميعيتها العمومية ظاهر بوضوح فرغم وجود المنافس للسيد المهندس عبد الفتاح عبد الله الا أنه يأنف أن يخوض معركة ويأبى الا أن يعلن فوزه بالتزكية ولا أحد يدري من الذى اعلنه فبالأكد لم يكن للجمعية العمومية رأى فى هذا مما جعل السيد وزير الرى يدفع بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن ١ سنة ٤٤ طعون وذلك لأن محكمة النقض مختصة بالقرارات التى تصدرها الجمعية العمومية حين ان قرار فوز النقيب لم يصدر من الجمعية ولم تجر انتخابات على مركز النقيب .

والثابت من الجريدة الرسمية أن كل ما فعلته الجمعية العمومية هو تهئة النقيب بالفوز بالتزكية ، والتهئة مرحلة تالية للفوز وتكون اجراءات اعلان فوز النقيب بالتزكية ولدت منعدمة . ويكون المدعى عليه الأول قد استولى على مركز النقيب عنوة واغتصبا متعديا على القانون متعديا لأحكام القضاء وهو بهذا الوضع يمثل عقبة مادية فى طريق أصحاب الحق فى خوض معركة الانتخابات ويتمين على القضاء ازالتها بالقضاء بانعدام اعلان فوزه وما سبقه من اجراءات .

وحيث انه ازاء ظهور انعدام اجراءات انتخابات يومى ٢٧ ،
٢٨ من ديسمبر سنة ٩٧٢ فانه يتعين تقرير ذلك وتكون النقابة
وقد خلت من التمثيل السليم كما خلا مركز النقيب فى حاجة الى
من يتسلم زمامها ويديرها ويجرى الانتخابات التى تقرر انعدام
اجراءاتها بطريق سليم وعلى نحو قانونى صحيح مبتدأ من آخر
اجراء صحيح بالنسبة للقانون السارى وقتها وهو القانون ٨١
سنة ٤٦ وأن تكون الانتخابات على مركز النقيب بين المهندس
عبد الفتاح عبد الله والمهندس الدكتور عبد المحسن حموده دون
اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى للمرشح للعضوية طبقاً
للقانون ٣ سنة ٩٧٤ والذى صدر بعد قبول أوراق ترشيحه فى
ظل القانون ٨٩ سنة ٩٤٦ الذى لم يكن يتطلب هذا الشرط ،
ويتعين اجابة المدعين تعيين لجنة لادارة النقابة واجراء
الانتخابات .

وحيث أن المحكمة بعد ما استعرضت وعاشت وقائع هذه
الدعوى بين فئة مثقفة ثقافة عالية وعلى مستوى رفيع من العلم
ومن الخصوم من يتولى جسام الأمور فى الدولة ولما لمست من
الوسائل التى اتبعوها فى سبيل تحقيق غاياتهم ومن واقع احساس
المحكمة بمسئولية القضاء نحو هذا البلد الأمين وبدافع من وجوب
مشاركتها فى مشكلاته القومية ٠٠٠ لا نرى حرجاً فى أن تسجل
ما تحس به من ان قرار لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى العربى
الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/٣ وكذا القانون ٣ سنة ١٩٧٤ بشأن
اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى لمن يرشح نفسه لعضوية
نقابة المهندسين ، ما صدرا الا لصالح شخص واحد هو المهندس
عبد الفتاح عبد الله ولتحقيق مصلحة شخصية له دون ما حاجة
تستدعيها المصلحة العامة ٠٠ هى خلق دفاع له فى نزاع معين
هو هذا النزاع بالذات فتصدر لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى
فى عجلة وتسرع باسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن شخص

ليس عضوا بالاتحاد ودون أن تتحقق من هذا كما كانت عضوية الاتحاد الاشتراكي حالة يولد بها الانسان . مما حدى بالقضاء لأن يحكم بانعدام قرارها هذا بالحكم رقم ٣٥٨٧ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة وتأييد بالحكم رقم ٥٦٤٩ ، ٥٦٨٢ سنة ٩٠ ق استئناف القاهرة ٠٠٠ والقانون ٣ سنة ٧٤ ينظر على وجه الاستعجال ليقرر مادة واحدة هى اشراط عضوية الاتحاد الاشتراكي لمن يتقدم لعضوية مجلس ادارة نقابة المهن الهندسية ولجالس الشعب ٠٠٠ حال ان الامر لا يتطلب استعجالا لتعلقه بنزاع مطروح على القضاء وأصدر فيه أحكاما الأمر الذى نبه السيد الاستاذ عضو مجلس الشعب زكريا لطفي جمعه بقوله عند مناقشة مشروع القانون بمضبطة مجلس الشعب السادسة عشر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ : « أما فيما يتعلق بطلب نظره بطريق الاستعجال ، فأننى اتساءل هنا عن الأسباب التى أدت ودعت الى المطالبة بنظر هذا الاقتراح بمشروع قانون على وجه الاستعجال ؟ فاذا كان السبب يتعلق باجراءات انتخابات مجلس نقابة المهندسين فأننى أود أن أقول أن ١٥ مايو حقق سيادة القانون وأرسى قواعد الحرية والديمقراطية ولا شك أن هذا يتعارض مع المطالبة بنظر هذا الاقتراح بمشروع قانون بطريق الاستعجال لأن حكما صدر فى شأن الترشيح لعضوية مجلس نقابة المهندسين أخيرا » ٠٠ ثم يزيد هذا القول ويؤيده العضو المحترم الاستاذ عبده مراد بقوله : « اننى أرى نظر هذا الاقتراح بمشروع القانون بطريق الاستعجال يعتبر أمرا فى غاية الخطورة ، لأن هذا الأمر سيتعرض لمشكلة قائمة الا وهى الترشيح لانتخابات نقابة المهندسين وظهور خلافات فى هذا الأمر وصل الى حد الالتجاء للقضاء ولا يمكن أن تفصل هذا الموضوع عن المطالبة بنظر هذا الاقتراح بمشروع قانون بطريق الاستعجال ولقد قرأنا فى الصحف أن الشخص الذى لجأ الى القضاء ليس مهندسا ، ثم قرأنا بعد ذلك أنه لا يتمتع بعضوية الاتحاد الاشتراكي . ثم

وجدنا أن هناك حكما من المحكمة صدر في هذا الشأن وان هناك استئنفا لهذا الحكم ، فاذا كان الاقتراح المعروض علينا الان يعالج بفترة كانت قائمة في القانون القائم فاننا نوافق عليه الا أن هذا الأمر لا يتطلب الاستعجال في جلسة خاصة وان هذا الأمر معروض الان على المحاكم على ان هناك أحكام صدرت في هذا الشأن بالفعل وقد يشم من نظرنا لهذا الموضوع بطريق الاستعجال أننا نقصد من وراء ذلك التعرض لهذه الأحكام . ومن هنا فاننى أرى أنه ليس هناك أى مبرر لنظر هذا الاقتراح بمشروع القانون بطريق الاستعجال وذلك حتى تفصل بين التشريعات التى تصدرها وبين الوقائع المحددة القائمة لانه لا يجوز لنا أن تصدر تشريعات مفصلة لأشياء معينة ، فالنزاعات بين فئتين من المهندسين لا تعنى مجلس الشعب على الاطلاق . ومن هنا فاننا يجب أن ننظر للموضوع نظرة موضوعية بحتة وعليه فاننى أرى أن ينظر هذا الاقتراح بمشروع قانون بالطريق العادى . بل أن كان هناك اسلوب أقل من الطريق العادى فاننى أرى أن ينظر هذا الاقتراح بمشروع قانون بهذا الاسلوب » .

وحيث أن كان هذا بالنسبة لنظر الاقتراح بمشروع القانون على وجه الاستعجال فانه حتى بالنسبة لموضوع القانون ذاته وما تطلبه من جعل عضوية الاتحاد الاشتراكى قييدا للترشيح أو لمزاولة العمل النقابى ، فان مثل هذا الشرط فيه خروج على الدستور واخلال بالمادة ٤٠ منه التى تنص : « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » . الأمر الذى أدركه السيد رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى وأشار بتسديده بتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى وتنشيطه فكانت أول اقتراحاته لهذا الشأن ما تناولت قضايا العضوية . . . وكان أول اقتراح له فى هذا

الموضوع ما قاله حرفيا : (١) « لا يمكن ان يتحقق اتساع قاعدة العضوية عن طريق فرض العضوية على المواطنين بطريق غير مباشر ، ولذلك يجب أن يرد لعضوية الاتحاد الاشتراكي طبيعتها الأصلية كعضوية اختيارية ، ولكي يتحقق ذلك لا بد من إلغاء كل النصوص التي تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكي مشروطا لتولى منصب أو للترشيح لمسئولية انتخابية أو للتصدي لقيادة العمل النقابي أو الاجتماعي ، ثم حذر السيد رئيس الجمهورية من خطر تصنيف المواطنين الى مواطنين من الدرجة الاولى ومواطنين من الدرجة الثانية . وبذلك ضرب السيد رئيس الجمهورية مثالا رائعا في سعة الأفق السياسي والايمان الغير محدود بالحرية ومعاداته المطلقة لكل قيد يوضع في رقبة المواطن لمزاولة حقوقه العامة » ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي المقدمة من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي في اغسطس سنة ١٩٧٤ » .

وحيث أنه لكل هذه الأمور فان المحكمة تسجل اسفها لتسخير القوانين بل والمؤسسات الدستورية لصالح الفرد مهما كان وصفه وايضا كان وضعه احتراماً لمبدأ سيادة القانون والا كان في هذا التسخير مسخ له ، وبدلاً من أن يكون القانون سيادة للجميع ، القوى والضعيف والحاكم والمحكوم يصبح مطية لمن يحكمه استغلاله . وبدلاً من أن يكون حداً للسلطة يصبح وسيلة للتسلط أو الطغيان ويكون العدل كما قال تراسيما خوس أحد فلاسفة اليونان القديمة : « مصلحة الاقوى خير لمن يأمر ... شر لمن يطيع » . وهذا ما ترفضه المحكمة لما فيه من انحراف بالقانون وهو النعمة التي بدونها لا ينعم انسان بباقي نعم الحياة الى سلاح قتال للقيم والمثل والاخلاقيات . كما تسجل المحكمة اسفها لتسخير القوانين لمنفعة شخص ما يخلق دفاع جدير له في نزاع مطروح امام المحاكم لما ينطوي عليه هذا العمل من تدخل السلطة التشريعية في شئون السلطة القضائية ، الأمر الذي يرفضه القضاء وبشدة .

وحيث أنه ومن ذات واقع الاحساس بمسئولية القضاء عن هذا الوطن العظيم ، وبذات الدافع من وجوب المشاركة فى مشكلاته القومية ، أن المحكمة ترى أن المدعى عليه الأول وهو وزير فى الوزارة - وما اكثرا عباؤها - يصمم على أن يكون نقيبا للمهندسين مهما تنكب طريق الوصول اليه ولو باهدار القانون والتنكر لسيادته .

وهذا الجمع لا يمكن أن يكون بحال من الاحوال مهما كانت كفاءته وقدرته فى صالح المنصبين ولا فى صالح متوليتهما ولا من المصلحة العامة فى شىء . فبالنسبة المناصب فلا جدال فى أن كل منصب يطلب جهدا ووقتا كاملين من شاغله وذلك بأن يتفرغ له وحده ، دون أن يتقاسمه معه منصب آخر . وبالنسبة له فلا جدال فى ان الشخص الذى يوزع جهده ووقته على اكثرا من منصب يكون اقل صلاحية وأقل انتاجا فيه وبالنسبة للمصلحة العامة ففضلا عما يظهره العمل من تعارض بين مواقف ومتطلبات المنصبين لاختلاف طبيعتهما ، فان اسناد أكثر من منصب اليه سيؤدى حتما الى تركيز القوى فى يده .

وفوق كل هذا وأخطره ما قد يفسر به هذا الجمع بأنه لظلة فى الرجال وندرة الكفاءات والقدرات حال ان مصر غنية بالرجال ومملوءة بالقدرات وبالكفاءات .

لهذا فان اخلاص المحكمة الصادق بدفعها الى ان تقرع أجراس الخطر من هذه الأمور .

وحيث أنه بالنسبة لطلب وضع النقابة تحت الحراسة فلا ترى المحكمة اجابته فهو لا يتناسب مع نقابة تقوم بأغراض اجتماعية وأدبية وفنية ولها كيائها الأدبى الذى يحرص عليه الجميع ، فلا تنزل بها المحكمة الى وضع المنشآت الاقتصادية .

وحيث أنه وقد انتهت المحكمة الى وجوب الحكم بانعدام الاجراءات التى اتبعت يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ والى وجوب تعيين لجنة لمباشرة مهام النقابة وادارة أمورها واجراء

انتخابات سليمة ، فانه بالنسبة لأشخاص هذه اللجنة . ولم يعترض أحد على المرشحين من المدعين وهم أهل ثقة ومن أهل المهنة . فتختار منهم المحكمة ثلاثة لتأدية المأمورية الميمنة بالمنطوق .

وحيث ان المدعى عليه الأول هو الذى نازع فى الدعوى وقد خسرها فتلتزمه المحكمة بالمصاريف عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

وحيث أن التأخير فى التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له فتأمر المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة عملا بالمادة ٢٩٠/٦ مرافعات .

وحيث أنه بعد أن قطعت الدعوى آخر أشواطها بعد ما أبدى طرفا الخصومة دفوعهما ودفاعهما سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية تلقت المحكمة تقريراً بردها من السيد نقيب المهندسين المدعى عليه الأول والمحكمة ترد على هذا التقرير بالآتى :

أولا : ان الدعوى لم تعد متداولة بل انتهى الكلام فيها بعد أن تهيأت للحكم وقفل باب المرافعة من جلسة ١٠/١١/١٩٧٤ بحكم فيها بجلسة اليوم ١٥/١٢/١٩٧٤ .

ثانيا : ان المحكمة صرحت للخصوم بتقديم مستندات والاطلاع عليها وتقديم مذكرات وبالفعل قام السيد طالب الرد بتقديم حافظة مستندات بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٤ ومذكرة بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٤ .

ثالثا : أن طالب الرد قد دفع بمحضر جلسة ١٠/١١/١٩٧٤ بعدة دفوع شكلية وموضوعية ثم قدم مذكرته بعد حجب الدعوى للحكم صمم فيها على دفوعه ودفاعه الموضوعى وشرحها شرحا مفصلا وانهى مذكرته بطلباته الختامية . واخبرها من باب الاحتياط الكلى الحكم برفض الدعوى .

رابعا : ان المادة ١٥١ مرافعات تنص على أنه يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه .

وبهذا النص وضع المشرع معيارا موضوعيا ماديا ثابتا للتفرقة بين الحق فى طلب الرد وبين طلب الرد الذى سقط الحق فيه وسهل بيان حقيقة طلب الرد وبالتالي فرق بين الطلب الجدى والطلب الكيدى والمحكمة التى تنظر الدعوى هى المنوط بها هذه التفرقة لقيام المعايير المادية الثابتة ولا يتقبل القانون ومنطقه ان يوقف القاضى الدعوى حتى يفصل له قاض غيره فى أمر واضح ظاهر ملموس .

خامسا : على هدى ما تقدم فان حكم المادة ١٦٢ مرافعات التى ترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية ، انما يرد على طلب الوقف القائم ، لا هذا الذى سقط الحق فيه بتقديم أى دفع أو دفاع . فاذا ما تبين للمحكمة هذا الأمر وهو أمر سهل تبيانه كان عليها ان تمضى فى نظر الدعوى ولا يصح أن توقف الدعوى دون مبرر اللهم الا للحصول على تقرير لسقوط الحق فى طلب الرد فى امكانها ادراكه بما وصفته المادة ١٥١ مرافعات من معايير .

سادسا : فاذا ما لوحظ أن المدعى عليه الأول قد لجأ الى شهر سلاح رد المحكمة ثلاث مرات ، يقيم على نفسه الدليل فى كل مرة أنه لا يعنى المقصود بالرد وهو منع القاضى من نظر دعواه والفصل فيها — بل كل ما يعنيه هو تعطيل الفصل فى الدعوى ولا مقصد له سواه .

(أ) فعندما كانت الدعوى منظورة أمام الدائرة الخامسة مدنى كلى جنوب القاهرة لوح باستعمال طلب الرد فلما استشعر السيد رئيس المحكمة الحرج تنحى عن نظر الدعوى وقرر احوالها الى هذه الدائرة ٠٠٠ وكان فى قرار الاحالة ما يحقق المقصود من طلب الرد وهو منح السيد رئيس المحكمة المطلوب رده من نظر الدعوى واصدار حكم فيها ، الا أن السيد المدعى عليه الأول لا يقصد الا تعطيل الفصل فى الدعوى ٠٠٠ ولما خاب مرتهج

قدم طلبا الى السيد المستشار رئيس المحكمة فى ٢٠/٤/١٩٧٤ تحت رقم ١٠ ملف الدعوى ينعى فيه على السيد رئيس المحكمة المنتعى قراره باحالة الدعوى الى دائرة أخرى وينتهى فى طلبه الى التصميم على وقف نظر الدعوى ... وما ذلك الا لأنه لا يرعى من طلبه الا تعطيل الفصل فيها .

(ب) وأمام هذه الدائرة قام بردها بجميع أعضائها أيضا وفى الحال ، ولما كانت الدعوى متداولة ولم تنظر فيها بعد أن اعملت الدائرة حكم القانون وأوقفت نظر الدعوى لحين الانتهاء من الفصل فى طلب الرد نهائيا الا أنه عاد وترك الخصومة فى طلب الرد بعد أن أتى على العام القضائى حتى نهايته وحقق مبتغاه فى تعطيل الدعوى .

(ج) لما عادت الدعوى تستأنف سيرها أمام هذه الدائرة وهى الدائرة صاحبة الولاية فى الفصل فيها بعد أن قرر بترك الخصومة فى طلب ردها دفع بدفوعه وقدم مستنداته ودفاعه ، ولكنه وقد تحدد موعدا للفصل فى الدعوى وقد اعتاد ممارسة طلب رد المحكمة فاذا به يقدم عليه ، وفاته أن حقه فى هذا الطلب قد سقط هذه المرة ولا يقيد المحكمة ولا ترى فى طلبه الا استماتة منه فى تعطيل العدالة وانكارها .

والمحكمة لا يسعها الا أن تنعى على المدعى عليه الأول وهو وزير فى دولة يتمسك كل من فيها رئيسا وشعبا بسيادة القانون ويحرص العهد كله على احترام سيادة القانون ، ان يسلك هذا المسلك الذى تتأذى منه العدالة . والذى كان وضعه وعلمه وثقافته يملى عليه أن لا يترك الغاية تبرر له الوسيلة وان يتنزه عما أتاه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة أولا : برفض طلب اعادة الدعوى الى الدائرة الخامسة مدنى كلى جنوب القاهرة وينظرها .
ثانيا : برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وينظرها .

ثالثا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا وينظرها .
رابعا : بانعدام كافة الاجراءات التى تمت يومى ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ والتى كان مقصودا منها اتاحة انتخابات صحيحة سليمة لأعضاء ومجالس شعب وممثلى الشعب لدى مجلس النقابة ومجلس نقابة المهندسين وهيئة مكتبه ولجانه وبانعدام اعلان فوز كل من أعلن فوزه نتيجة هذه الاجراءات المقضى بانعدامها .

خامسا : بانعدام اعلان فوز المهندس عبد الفتاح عبدالله نقيبا للمهندسين بالتزكية .

سادسا : بانعدام كافة الاثار والقرارات التى ترتبت أو اتخذت ممن قضى بانعدام انتخابهم .

سابعا : وبصفة مستعجلة بتعيين المهندس محمد محمود ابراهيم نقيبا مؤقتا يعاونه كل من المهندس الدكتور ابراهيم أدهم الدمرداش والمهندس عبدالرحمن الكاشف وكيل أول وزارة الاسكان وعميدا كليتى الهندسة بجامعة القاهرة وجامعة عين شمس لادارة النقابة وتصريف شئونها ولدعوة الجمعية العمومية لنقابة المهندسين لاجراء الانتخابات التى كان مقرر اجرائها بتاريخ ٢٧ ، ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وبين المرشحين الذين أغلق على أسمائهم باب الترشيح يوم ٢٤/١١/١٩٧٣ ، واجراء انتخاب على مركز النقيب بين كل من المهندس عبد الفتاح عبدالله والمهندس الدكتور عبد المحسن حموده والنقيب المؤقت وللجنة فى سبيل أداء مأموريتهم الاستيلاء على مكاتب ادارة النقابة وسجلاتها وأوراقها ومجلتها وكل ما يرون أنه ضرورى لأداء المأموريات المسندة اليهم .

ثامنا : بالزام المدعى عليه الأول بالمصاريف وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة .
ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

رئيس المحكمة